

الأصول في النحو

ويتركونها ساكنةً يجعلونها بمنزلة الياء في درديس وكذلك إذا أضافوا يقولون : رأيت معدي كرب يلزمون الياء الإسكان استثنائاً للحركة فيها .
مسائل من هذا الباب .

قال أبو العباس : قال سيبويه تصرفُ رجلاً سميته قيل أوردَ اللتين تقديرهما فُعِلَ فقيل له : لم صرفتهما وفعلَ لا ينصرف في المعرفة لأنه مثال لا تكون عليه الأسماء فقال : لما سكنت عيناها ذهب ذلك البناءُ وصارا بمنزلة فُعِلَ وفَعِلَ قيل له : فكيف تزعم أنك إذا قلت لَقَضَوْهُ الرجلُ ثم أسكنت على قول من قال في عَضُدٍ عَضُدٌ قلت : لَقَضَوْهُ الرجل ولم ترد الياء وإن كانت الضمة قد ذهبت لأنك زعمت تنويها وأنت لم تبنيها على (فعلٍ) ولكنك أسكنتها من (فَعِلَ) فذلك البناء في نيتك وكذلك تقول في (ضوءٍ) كما ترى إذا خفت الهمزة (ضَوْ) فأثبت واواً طرفاً وقبلها حركةٌ ومثل هذا لا يكون في الكلام فقلت : إنما جاز هذا لأن حركتها إنما هي حركة الهمز لأنها الأصل فهي في النية واشباه هذا كثير فَلَمْ لَمْ تترك الصرف في قيل وَرَدَّ اللتين هُما فَعِلَ لأن الإسكان عارض والحركات في النية قال : فالجواب في ذلك أنه حين قال لَقَضَوْهُ الرجلُ فأسكن الضاد إنما سكنها من شيءٍ مستعمل يتكلم به فالإسكان فيه عارضٌ لأن قولهم المستعمل إنما هو لَقَضَوْهُ ثم يسكنون وكذلك الهمزة المخففة إنما المستعمل إثباتها ثم تخفف استثنائاً فيقولون : ضَوْ وقَضَوْ استخفافاً وأما قيلَ وَرَدَّ فلا يستعملُ الأصلُ منهما البتة لا يقال : قَوْلَ ثم يخففُ ولا رَدُّدَ فهذا يجري مجرى ما لا أصل له إلا ما يستعمل ولذلك قالوا في تصغير سماءٍ سُمَيَّةٌ